

فعلها بغير اذنه كرواتب الصلاة بخلاف نكح الاثني والحي
 وهذا الخبز السابق وله منعها من صوم نذر مطلق
 كصوم نذرت في نكاحه بغير اذنه وصوم كفارة ولو من
 اثمها واذ شرعت فيه قبل منعه على الاوجه وكان الزوج
 فمما ذكر السيد ان حمله والاحرم بغير اذنه ان حصل لها به
 ضعف ينتقص القدمة والعبد كمن لا يجل فيما ذكر **صوم**
لعبيد ولو عن وليه للنفقة في ضم الصحابة وصوم
 يوم من **ايام الشريق** الثلاثة للنفقة عن صيامها فيحرم
ولو تمتع عادم للهدم للهدم والنفقة والنفقة الى التول
 تدبير المحرم صومها عن **السنة** الواحدة في الحج
 التمتع وهو مذهب مالك واحمد والرواية عن احمد
 وهو الراجح دليله كما في المجموع والروض **صوم**
 صحة الحديث الصريح فيه **صوم الحائض والنفسا** فقد
 صحته الصوم **وصوم يوم الشك** لا تسب **كحاشا**
 لقول عمار بن ياسر رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عصى
 بالقيام صلى الله عليه وسلم اما لسبب مما مر فيجوز صومه وليس
 سبب بالحوزة لصيامه الاحتياط لرمضان وان اطلق الغيم
 لانه لو بان من رمضان لم يقع عنه في بعض القوم وقول
 بوجود صومه محالو السنة الصريحة فلا يراعى خلافه
 تاريخ في ذلك **وصوم النصف الثاني من شعبان**
 للحديث الصحيح اذ انتصف شعبان فلان صوم **الان**
الان يصلحة اي ما بعد النصف **بما قبله** ولو يوم النصف
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يصوم كل ثمانية ايام

وفضا كان او نفلا للنفقة عنه فيحرم علينا لا عليه صلى الله عليه وسلم
 لان جوازها من جهة خصائصه وحقيقة الوصال عند الجهور
 ان يصوم يومين فاكثر ولا يتناول بالليل مطعوما حتى لا يعذر
 اي مع العلم بالنفقة وان لم يتوبه التقرب على الاوجه وعلته
 الضعف وحصول الضرر والنفق عن الطاعة فلا يبرول الابتعاظ
 مما مر انه ان يتوب ولو حتى مسمية بخلاف نكح الجماع فلا يبرول
 به وهذا مما اعتمده في التمتع والتخاف لهذا الكلام وجرى في فتح
 الجواد ان الجماع بمنعه وبثاه على ان العلة ليست الضعف وإنما هي بقاء
 صورة العبادة في غير محلها وهو الليل وذلك يبرول بان
 منظره وما تقر يعلم ان تاخير العشاء الى المساء ليس من الوصال
 لكن مر ان تاخير النظر بقصد القرية بكونه من التعبير
 بالصوم للغالب فيحرم وصلاة المأمور بالامساك كترك
 النية **وتطوع ذات** اي صاحبة **الزوج** لغير العتق
 ونحوه كصائم فضا والافلاحمة **بغير اذنه** او علم فضا
وهو خاص بالخير الحسن لا تصوم المرأة يومئذ سوى رمضان ورجوع
 شاهد الاباذه ومع ذلك ينعتد صومها ولو زوجها
 وطبها والام علمها قال في فتح الجواد وانما يجوز مع انه لو اراد
 التمتع تمتع وفسد الصوم لانه يمنع التمتع عادة اذ بها
 انتهاك حرمة بالافساد وكان التطوع القضا الذي لا يتحقق
 لكون الافطار يجدر مع اتلع الزمى اما الفرض فلا يجدر
 عليها فعله بغير اذنه صومها كان او غيره وان اراد
 تجليله في اول الوقت ومثله نحو عرفة وعاشوراء فلها

فعلها